



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



# الهدنة نهاية الصراع أم محطة في دورة مستمرة؟ الفجوة بين المصالح الأمريكية والرؤية الإسرائيلية في الشرق الأوسط

إعداد: قسم الدراسات الاستراتيجية  
مركز الخليج للأبحاث





إن القراءة المتأنية لمسار الصراعات والحروب في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في ظل تصاعد وتيرة المواجهات الراهنة وما تلاها من هدن لا تبدو أقل دلالة من الحروب ذاتها، تقودنا إلى استنتاج محوري مفاده أن المنطقة تعيش حالة استثنائية من إعادة هندسة الأزمت وتدويرها بصيغ أكثر تعقيداً واستدامة. وفي قلب هذا المشهد المعقد، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل أساسي يعاني من مفارقة بنيوية: اتساع هائل في التأثير الميداني والقدرة التدميرية، يقابله عجز مزمن في تحويل هذا التأثير إلى مكاسب استراتيجية أمريكية واضحة ومستدامة.

## البنية الإقليمية وملامح الحضور الأمريكي

ورغم دقة هذا التشخيص الأولي، فإنه لا يفكك السؤال الأكثر إلحاحاً في أروقة صنع القرار ومراكز الدراسات الاستراتيجية؛ لماذا تظل الولايات المتحدة الأمريكية، رغم بعدها الجغرافي الشاسع وتراجع مصالحها الاقتصادية المباشرة في الشرق الأوسط مقارنة بقوى كبرى أخرى كالصين وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي والهند، منخرطة بكل قواها في هذه المنطقة؟ إلى حد أن إداراتها المتعاقبة، وقواتها المسلحة، ومراكز أبحاثها، وآلتها الإعلامية، لا يكاد يشغلها شاغل بالقدر الذي يشغلها به الشرق الأوسط.

لماذا تظل الولايات المتحدة الأمريكية، رغم بعدها الجغرافي الشاسع وتراجع مصالحها الاقتصادية المباشرة في الشرق الأوسط مقارنة بقوى كبرى أخرى كالصين وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي والهند، منخرطة بكل قواها في هذه المنطقة؟

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إجابة شاملة ومعمقة لهذا التساؤل. وتنطلق من فرضية أساسية مفادها أن ما يُقرأ في واشنطن وعواصم غربية أخرى على أنه «فشل استراتيجي أمريكي» في الشرق الأوسط، هو في جوهره «نجاح تكتيكي» يصب في مصلحة أجندة أخرى. ولا تدّعي هذه الدراسة أن التأثير الإسرائيلي هو العامل الوحيد في توجيه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، إذ ثمة عوامل بنيوية أخرى تسهم في هذا الانخراط. ومن خلال تتبع الأنماط المتكررة وتحليل مسار القرارات يبدو أن الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية تمثل المحرك الرئيسي والأكثر تأثيراً في رسم ملامح الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط. فالحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، وما تلاها من هدنة لمدة أسبوعين بوساطة باكستانية في ٨ أبريل، ثم فشل محادثات إسلام آباد في ١٢ أبريل وفرض حصار بحري أمريكي على إيران في ١٣ أبريل، وصولاً إلى إعلان هدنة ١٠ أيام بين إسرائيل ولبنان في ١٧ أبريل مع فتح مشروط لمضيق هرمز؛ تعتبر الدليل الأوضح على ذلك.



إن توضيح آليات التأثير الإسرائيلي في توجيه السياسة الأمريكية لا ينبغي أن يُقرأ بأي حال كتبرئة لإيران أو إعفاء قيادتها من المسؤولية. فإيران، بتركيبتها السياسية الراهنة، تمثل عائقاً بنوياً آخر يضاف إلى تعقيدات المشهد، وقد أسهمت سياساتها بشكل مباشر في تغذية حالة الاستقطاب التي تستثمرها إسرائيل بكفاءة عالية. بل يمكن القول إن إيران قدّمت لإسرائيل - على طبق من ذهب - كل المبررات التي تحتاجها لتوجيه الآلة العسكرية الأمريكية نحو الشرق الأوسط.

فعلى مدى سبعة وأربعين عاماً، دارت إيران في فلك حصار دولي خانق أضعف اقتصادها، وأنهك مجتمعها، وأرجع مؤشرات التنمية فيها عقوداً إلى الوراء، حتى بات شعبها يزرع تحت وطأة أزمات معيشية متراكمة. ومع ذلك، فبدلاً من أن تستخلص القيادة الإيرانية الدروس وتعيد ترتيب أولوياتها نحو بناء الداخل وكسب ثقة المحيط، وجّهت جلّ مواردها المتآكلة نحو العسكرية الشاملة وتطوير برامج التسلح، ولم تتخلّ لحظة واحدة عن نهج تصدير ثورتها في شتى الاتجاهات، وخاصة في محيطها العربي. فتدخلت بشكل مباشر وعميق في سوريا، وأحكمت قبضتها على مفاصل الدولة في لبنان عبر حزب الله، وعبثت بالاستقرار الداخلي في العراق، ومدّت أذرعها إلى اليمن، وأنشأت وسلّحت ميليشيات طائفية في أكثر من ساحة، وبثت الفتن داخل بلدان الجوار، ساعيةً إلى تقويض الاستقرار الذي بنته هذه الدول في عقود من البناء والتنمية.

والمفارقة الكاشفة أنه رغم كل هذا السجل الإيراني المتخسّب من العداة والتدخل والتوسع، فإن الولايات المتحدة لم تشنّ حرباً كبرى ضد إيران طوال تلك العقود، ولم تحرك أساطيلها لمواجهتها مواجهة حاسمة. بل إن دول الجوار العربي ذاتها - بحكم وعيها السياسي وحكمتها الاستراتيجية - كانت تسعى بإرادتها إلى تصفير المشاكل وإقامة علاقات طبيعية مع طهران، وهو ما تجلّى في مبادرة المملكة العربية السعودية الشجاعة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء. غير أن هذا المسار نحو الاستقرار الإقليمي - الذي كان يمكن أن يسحب البساط من تحت ذرائع التدخل الخارجي - هو تحديداً ما يبدو أنه لم يُرضِ الحسابات الإسرائيلية التي لا تجد مصلحتها في حلّ الخلافات الإقليمية، بل في إدامتها وتوظيفها.

”

**على مدى سبعة وأربعين عاماً، دارت إيران في فلك حصار دولي خانق أضعف اقتصادها، وأنهك مجتمعها، وأرجع مؤشرات التنمية فيها عقوداً إلى الوراء**

“



وما يثبت عمق فشل المنظومة الإيرانية وانعدام رشدتها السياسي هو أنها، حتى في ذروة الحرب الراهنة بينها وبين أمريكا وإسرائيل، لم تتوقف عن استهداف جيرانها العرب. فاستمرت هي ووكلائها في توجيه هجمات موثقة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة ضد أهداف مدنية واقتصادية في الدول العربية المجاورة. وتبين من تصرفها في هذه الأزمة وكأن أولوية قادتها ليست الدفاع عن بلدهم المحاصر، بل الإمعان في معاداة من مدّ لهم يد الحوار. وهذا السلوك يأتي متناقضاً بشكل صارخ مع مساعي الدول العربية التي بذلت جهوداً دبلوماسية حثيثة قبل اندلاع الأزمة الحالية لمنع الانزلاق نحو الحرب. إلا أن الاستجابة الإيرانية على أرض الواقع كشفت - بما لا يدع مجالاً للتأويل - عن غياب الإرادة الحقيقية لدى هذه القيادة للتحوّل إلى دولة طبيعية في محيطها، وأنها أسيرة نهج أيديولوجي متحجر يأبى التعلم من سبعة وأربعين عاماً من الفشل المتراكم.

وحتى الهدنة التي بدأت في ٨ أبريل ٢٠٢٦م لم تدفع إيران إلى مراجعة هذا النهج، بل استمرت في سلوكها وكأن التوقف المؤقت للعمليات لا يعنيها إلا بوصفه فرصة للتقاط الأنفاس لا للمراجعة، وهو ما تجلّى في هشاشة التفاهات اللاحقة وانهيار محادثات إسلام آباد في ١٢ أبريل، ثم فرض الحصار البحري الأمريكي في ١٣ أبريل. وحتى الإشارات الإيجابية التي ظهرت في ١٧ أبريل ٢٠٢٦م، والمتمثلة في إعلان إيران الفتح الكامل لمضيق هرمز تزامناً مع دخول هدنة الـ ١٠ أيام بين إسرائيل ولبنان حيز التنفيذ، وترحيب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بذلك مع تلميحه لاقتراب اتفاق أوسع، تظل حكومة بسياق التكتيكات المؤقتة. فهذا الفتح مشروط بمدة الهدنة اللبنانية، والحصار الأمريكي لا يزال قائماً رسمياً حتى توقيع اتفاق سلام، مما يؤكد أن التهذئة الحالية، رغم أهميتها في خفض أسعار النفط وتخفيف التوتر، هي جزء من إدارة الأزمة لا حلها الجذري.

ومع ذلك، ومع كل هذه الإدانة الواجبة والمستحقة لسلوك إيران، يظل من الضروري منهجياً التمييز بين طبيعة التحديين الإيراني والإسرائيلي. فإيران دولة ذات حدود جغرافية وتاريخية معروفة ومعتترف بها، ومشاكلها مع محيطها - رغم تعقيدها وخطورتها - مرتبطة بقيادة عجزت عن الخروج من نهج تصدير ثورتها؛ وتظل قابلة للحل متى ما توفرت الحكمة السياسية وتخلت القيادة عن طموحات الهيمنة، أو صلحت نوايا قادتها، أو تخيّر نهجها السياسي. بعبارة أخرى: المشكلة مع إيران مشكلة قيادة ونهج، لا مشكلة كيان ووجود.

”  
الحصار الأمريكي لا يزال قائماً رسمياً حتى توقيع اتفاق سلام، مما يؤكد أن التهذئة الحالية، رغم أهميتها في خفض أسعار النفط وتخفيف التوتر، هي جزء من إدارة الأزمة لا حلها

“



يؤكد هذا التمييز واقعياً أن دول الخليج - وعلى رأسها المملكة العربية السعودية - لم تعتبر إيران تهديداً وجودياً يستوجب مواجهة عسكرية حاسمة أو عزلة دائمة. فقد نجحت المملكة في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع طهران في مارس ٢٠٢٣م، بوساطة صينية، حيث استضافت بكين المحادثات السرية التي أفضت إلى اتفاق ثلاثي أعاد فتح السفارات وأكد احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. واستمرت هذه الجهود الدبلوماسية حتى أواخر ٢٠٢٥م، مع لقاءات رفيعة المستوى وتأكيد التزام مشترك بتنفيذ بنود الاتفاق. كما حافظت دول خليجية أخرى، مثل سلطنة عمان ودولة قطر، على علاقات مستمرة ومستقرة مع إيران، بل ساهمتا بدور وساطة نشط لمنع التصعيد قبل اندلاع الحرب في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م. وهذا السلوك البراغماتي من دول عربية مجاورة تتشارك الحدود البحرية والمصالح الاقتصادية الحيوية - كمضيق هرمز وأسواق الطاقة - يدل على أن المشكلة مع إيران كانت قابلة للإدارة والاحتواء عبر الحوار والتفاهات الأمنية، وليست وجودية بطبيعتها.

غير أن فشل الإدارة الإيرانية في استثمار هذا التقارب الواعد، وسوء نواياها الذي تجلى في استمرار نهج تصدير الثورة وتدخلاتها في شؤون الجوار، أدى إلى إهدار هذه الفرصة التاريخية. بل إنها، حتى في ذروة الحرب الراهنة، وجهت هجمات صاروخية ومسيّرة ضد أهداف مدنية واقتصادية في دول الخليج.

وفي المقابل، يمثل المشروع الإسرائيلي تحدياً من طبيعة مختلفة جذرياً. فهو مشروع مفتوح الأفق لا يعترف بحدود سياسية نهائية معترف بها دولياً، ويستند إلى تصورات توسعية تتغذى على أدبيات لاهوتية وسياسية تتجاوز منطق الدولة القومية التقليدية. وهذا ما يجعل الخطر الإسرائيلي بنيوياً ومستداماً وغير قابل للتصفير ضمن الأطر الدبلوماسية التقليدية، في حين يظل التحدي الإيراني - على كل فداحة أخطائه وعمق أضراره - ظرفياً ومرتبباً بمنظومة حكم قابلة للتغيير.

## المفارقة الجغرافية والاقتصادية

لتفكيك هذه المعضلة، لا بد من تأمل مجموعة من المعطيات الجيوستراتيجية والاقتصادية التي غالباً ما يتجاهلها الخطاب السياسي الرسمي، والتي تكشف بوضوح عن حجم المفارقة في الانخراط الأمريكي.

”  
المشكلة مع إيران كانت  
قابلة للإدارة والاحتواء  
عبر الحوار والتفاهات  
الأمنية، وليست وجودية  
بطبيعتها

“



على صعيد البعد الجغرافي وتكلفة الانتشار، تقع الولايات المتحدة في أقصى غرب الكرة الأرضية، تفصلها عن مسرح العمليات في الشرق الأوسط محيطات وقارات. وفي المقابل، نجد أن القوى الكبرى المنافسة كالصين وروسيا والهند واليابان، فضلاً عن دول الاتحاد الأوروبي، إما مجاورة جغرافياً للإقليم أو تفصلها عنه مسافات أقصر بكثير. ومن المسلمات العسكرية أن تكاليف الإسناد اللوجستي والنشر العسكري للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط تفوق بأضعاف مضاعفة تكاليف أي قوة كبرى أخرى. ومع ذلك، تتحمل واشنطن هذه التكلفة الباهظة رغم أن عوائدها الاستراتيجية والاقتصادية النسبية من المنطقة في تراجع مستمر.

وعلى صعيد التباين في المصالح الاقتصادية، تؤكد البيانات الإحصائية المعتمدة أن نسبة التجارة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط لا تتجاوز حاجز ٣٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. وقد تعمق هذا التراجع الهيكلي مع بلوغ الولايات المتحدة مستويات غير مسبوقه من الاستقلالية في مجال الطاقة، إذ انخفضت نسبة وارداتها من النفط الخام الخليجي إلى نحو ٨٪ فقط. وفي المقابل، تقترب حصة الصين التجارية مع الإقليم من عتبة ١٠٪ من إجمالي تجارتها، بينما تسجل الهند معدلات أعلى تناهز ١٩٪. ناهيك عن الاعتماد شبه الكلي لليابان، التي تستورد قرابة ٩٥٪ من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط، والارتباط العضوي للعديد من الدول الأوروبية باستقرار المنطقة لضمان أمن إمدادات الطاقة العالمية. ورغم هذه الحقائق الرقمية الدامغة، تظل القوات العسكرية الأمريكية هي الأكبر حضوراً وفعالية، إذ تحتفظ من ٤ إلى ٥ ألف جندي وتنتشر أساطيلها لحماية ممرات الملاحة الدولية، في مفارقة استراتيجية تجعل من اقتصادات آسيا وأوروبا المستفيد الأكبر من مظلة الأمن الأمريكية.

أما على صعيد محددات الأمن القومي، فمن منظور التهديدات الوجودية الحقيقية، لم يحدث في التاريخ الحديث أن تعرضت الأراضي الأمريكية لهجوم وجودي شامل انطلق من دول الشرق الأوسط. وحتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، على الرغم من بشاعتها وتأثيرها العميق على الوعي الأمني الأمريكي، لم تكن تشكل تهديداً وجودياً لبقاء الدولة الأمريكية، بل كانت هجوماً ارهابياً استثنائياً نفذته فواعل من دون الدول. وعلى النقيض من ذلك، فإن التهديدات الاستراتيجية الحقيقية للتفوق والهيمنة الأمريكية تأتي

تظل القوات العسكرية الأمريكية هي الأكبر حضوراً وفعالية، إذ تحتفظ من ٤ إلى ٥ ألف جندي وتنتشر أساطيلها لحماية ممرات الملاحة الدولية

66





اليوم من قوى دولية كبرى؛ فالصين تتحدى النفوذ الأمريكي في المحيطين الهندي والهادئ، وروسيا تشكل تهديداً في أوروبا الشرقية والقطب الشمالي. ويمكن القول هنا بأن التهديد القادم من قوى شرق أوسطية كإيران لا يرقى - من الناحية الموضوعية - إلى مستوى التهديد الوجودي أو الاستراتيجي للولايات المتحدة.

## العوامل التفسيرية المتعددة - وأولوية المحرك الرئيسي

من الإنصاف المنهجي الاعتراف بأن الانخراط الأمريكي المكثف في الشرق الأوسط لا يمكن اختزاله في عامل واحد. فثمة مجموعة من العوامل البنوية التي أسهمت تاريخياً في ترسيخ هذا الحضور وتعقيد مسارات الانسحاب منه. ومن أبرز هذه العوامل: ارتباط الدولار الأمريكي كعملة تسعير للنفط عالمياً، وهو ما منح واشنطن نفوذاً مالياً عبر ما يُعرف بنظام «البترو دولار»؛ والإرث المؤسسي المتراكم من حقبة الحرب الباردة، حين تشكلت قواعد عسكرية وتحالفات إقليمية أصبحت جزءاً من البنية الأمنية الأمريكية؛ فضلاً عن مصالح المجمع الصناعي العسكري الذي يجد في صراعات الشرق الأوسط سوقاً دائماً ومحركاً لعجلة الإنتاج الدفاعي؛ وأخيراً المبدأ الاستراتيجي القائم على منع أي قوة إقليمية واحدة من السيطرة على إمدادات الطاقة العالمية.

”

**التأثير الإسرائيلي هو الذي يقود عجلة القيادة ويحدد وجهة المسار. والحرب الراهنة ضد إيران - بتوقيتها وأهدافها ومبرراتها - تقدم أوضح تجلٍ لهذه المعادلة**

“

غير أن هذه العوامل مجتمعة، على أهميتها، لا تفسر بشكل كافٍ عدة ظواهر جوهرية: لماذا يتركز الجهد الأمريكي بهذه الكثافة على مواجهة إيران تحديداً بدلاً من توزيعه على مصادر التهديد الأكثر خطورة على المصالح الأمريكية؟ ولماذا تتبنى واشنطن أهدافاً عسكرية وسياسية تتطابق بشكل شبه حرفي مع الأهداف الإسرائيلية المعلنة؟ ولماذا تستمر في تحمل تكاليف باهظة - مالية وبشرية وأخلاقية - دون أن تترجمها إلى مكاسب استراتيجية أمريكية ذاتية؟ ولماذا لا تقوم الدول الأكثر استفادة اقتصادياً من استقرار المنطقة - كالصين واليابان والهند - بتحمل نصيبها من هذا العبء الأمني؟

الإجابة على هذه الأسئلة تقود بالضرورة إلى العامل الأكثر تأثيراً، وهو المنظومة المؤسسية الإسرائيلية داخل بنية صنع القرار الأمريكي. فمجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، ومراكز الأبحاث الموجهة، والآلة الإعلامية المتماهية مع الخطاب الإسرائيلي، نجحت عبر عقود في بناء إجماع سياسي بل وحتى





ديني أمريكي يتعامل مع أمن إسرائيل بوصفه امتداداً عضوياً للأمن القومي الأمريكي. وهذا التأثير لا ينفي وجود العوامل الثانوية الأخرى، لكنه هو الذي يحدد أولويات التهديد، ويوجه استخدام القوة، ويرسم خريطة الأعداء والحلفاء في المنطقة. وإذا كانت العوامل الأخرى توفر البنية التحتية الشكلية للانخراط، فإن التأثير الإسرائيلي هو الذي يقود عجلة القيادة ويحدد وجهة المسار. والحرب الراهنة ضد إيران - بتوقيتها وأهدافها ومبرراتها - تقدم أوضح تجلٍ لهذه المعادلة.

## تجليات التأثير في مستويات صنع القرار

يتجلى هذا التأثير الإسرائيلي في مستويات متعددة ومتداخلة تتجاوز مجرد الضغط السياسي التقليدي، لتصل إلى صياغة الإطار المفاهيمي الذي تتحرك ضمنه السياسة الأمريكية؛ تجاه الشرق الأوسط.

على مستوى صياغة الأهداف الاستراتيجية، تنسم الأهداف الأمريكية المعلنة في صراعاتها بالشرق الأوسط، وخاصة تجاه إيران، بتذبذب يكشف عن خلل في ملكية القرار. ففي فترات قصيرة، قد تنتقل الإدارة الأمريكية من المطالبة بـ «تغيير النظام» إلى المطالبة بـ «الاستسلام غير المشروط»، وصولاً إلى التركيز على تدمير برامج تسليح محددة كبرنامج الصواريخ الباليستية. ولا يمكن تفسير هذا التذبذب المستمر بالتخبط الإداري وحده، بل يعكس في جوهره حقيقة أن هذه الأهداف المتغيرة تتقاطع بدرجة عالية مع أهداف إسرائيلية راسخة: فإسقاط النظام الإيراني طموح إسرائيلي استراتيجي قديم، ولغة «الاستسلام غير المشروط» تستنسخ الخطاب الإسرائيلي في التعامل مع الخصوم، وتدمير قدرات الصواريخ الباليستية الإيرانية يخدم الأمن الإسرائيلي المباشر بدرجة تفوق بكثير ما يخدم به الأمن القومي الأمريكي الذي لا تطاله هذه الصواريخ جغرافياً.

وعلى مستوى تحديد مصادر التهديد، يطرح التركيز الأمريكي الاستثنائي على إيران تساؤلات جوهرية لا يمكن الإجابة عنها بمنطق المصالح الأمريكية الخالصة: لماذا إيران تحديداً؟ ولماذا لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات مماثلة في الحدة تجاه كوريا الشمالية، التي تمتلك ترسانة نووية فعلية وتهدد حلفاء استراتيجيين لأمريكا كاليابان وكوريا الجنوبية؟ ولماذا يُسلط الضوء

”  
تدمير قدرات الصواريخ  
الباليستية  
الإيرانية  
يخدم الأمن الإسرائيلي  
المباشر بدرجة تفوق  
بكثير ما يخدم به الأمن  
القومي الأمريكي الذي لا  
تطاله هذه الصواريخ

“





حصرياً على البرنامج النووي الإيراني وتجاهل برامج نووية أخرى في المنطقة وخارجها - في مقدمتها اسرائيل نفسها؟ إن التفسير الأقرب للواقع هو أن من يتصدر تحديد أولويات التهديد في دوائر القرار الأمريكي ليس من يقيس التهديدات بمقياس المصالح القومية الأمريكية المجردة، بل من يرى في إيران تهديده الأول - أي إسرائيل. وهذا لا يعني بحال أن إيران بريئة من تهديد أمن المنطقة - فسياساتها بتصدير ثورتها وتدخلاتها في شؤون دول الجوار تمثل خطراً حقيقياً يستوجب المواجهة - لكن المسألة هي أن مستوى الاستجابة الأمريكية وطبيعتها يتجاوزان بمراحل ما تبرره حسابات الأمن القومي الأمريكي الذاتي، ويتقاطعان بدقة لافتة مع الأولويات الإسرائيلية تحديداً. نقول هذا ودول المنطقة المجاورة لإيران قد صفرت مشاكلها وتحسنت علاقاتها مع إيران قبيل شن الحرب الراهنة على إيران.

وعلى مستوى التضحية بالمكانة الدولية، فإن النجاحات التكتيكية الميدانية التي قد يحققها الجيش الأمريكي في الشرق الأوسط تأتي بتكلفة باهظة على صعيد القوة الناعمة والمكانة الدولية. فالرأي العام العالمي، وخاصة في دول الجنوب العالمي، بات ينظر بتزايد إلى الولايات المتحدة كقوة عسكرية على أنها تتدخل في شؤون الدول وتزعزع استقرارها. وهذا التآكل في الرصيد الأخلاقي والدبلوماسي يضر بالمصالح الأمريكية طويلة الأمد، بينما يخدم في المقابل الأجندة الإسرائيلية التي تسعى لإبقاء التركيز العالمي منصباً على ما تسميه «التهديد الوجودي لإسرائيل»، وصراف الأنظار عن سياساتها الاستيطانية وممارساتها تجاه الفلسطينيين.

وعلى مستوى الاستنزاف المستمر ورفض الانسحاب، فإذا كانت الولايات المتحدة تخوض صراعات مكلفة في الشرق الأوسط وتستنزف خزينتها بتريليونات الدولارات، فما الذي يحول دون الانسحاب الاستراتيجي؟ إن أي دولة تدير شؤونها بمنطق المصلحة الوطنية الصرف كانت ستعيد حساباتها وتقلص وجودها. ويمكن القول إن العوامل البنيوية السابقة - البترودولار، والإرث المؤسسي، والمجمع العسكري-الصناعي - قد تسهم في إبطاء أي انسحاب أمريكي من الشرق الأوسط. لكن القوة التي تمنع هذا الانسحاب فعلياً وتعيد توجيه الموارد نحو المنطقة في كل مرة تلوح فيها بوادر انكفاء، هي منظومة التأثير الإسرائيلية داخل بنية صنع القرار الأمريكي. فهذه المنظومة

”  
تسعى الأجنحة  
الإسرائيلية لإبقاء التركيز  
العالمي منصباً على ما  
تسميه «التهديد الوجودي  
لإسرائيل»، وصراف  
الأنظار عن سياساتها  
الاستيطانية وممارساتها  
تجاه الفلسطينيين

“



ترى في بقاء القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة ضرورة وجودية لتعمل كسند استراتيجي يحمي التفوق الإسرائيلي ويضمن استمراره؛ ويسهل لإسرائيل توسعها.

## شهادات من داخل المنظومة الأمريكية: حين يعترف الخبراء بالخلل البنيوي

لعل من أقوى ما يدعم الفرضية المركزية لهذه الدراسة أن جوانب جوهرية منها لا تأتي من تحليلات خارجية، بل من شهادات صادرة عن خبراء أمريكيين من داخل المنظومة الاستراتيجية والعسكرية ذاتها. وهذه الشهادات، الصادرة في وثائق رسمية أو شبه رسمية، تكشف عن إدراك داخلي لخلل بنيوي في السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط، وإن كانت تتجنب - لأسباب مفهومة - تسمية الجهة التي توجه هذا الخلل.

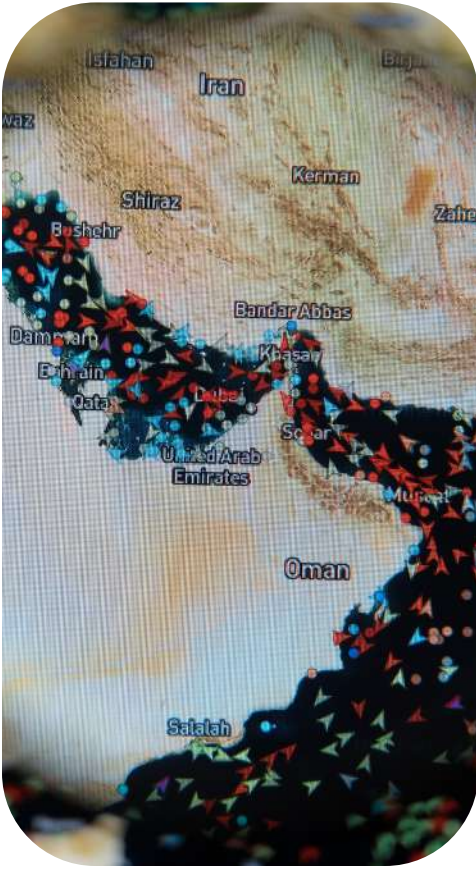
الشهادة الأولى تتعلق بالتعريف المغلوط للحرب نفسها. ففي ورقة استراتيجية أعدّها الخبير العسكري الأمريكي جون ب. ألكسندر لمشروع «اتجاهات عالمية ٢٠٢٠»، التابع لمجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، يُقرّ صراحة بأن «الحرب على الإرهاب عُرِّفت بشكل خاطئ منذ البداية»، موضحاً أن الإرهاب تكتيك لا يمكن شن حرب ضده، وأن «المسافة بين النشاط الإجرامي والإرهاب باتت ضبابية بشكل خطير». وهذا الاعتراف من داخل المنظومة الأمريكية له دلالة استراتيجية بالغة الأهمية: فإذا كانت الحرب نفسها معرّفة بشكل خاطئ، فمن المستفيد من استمرار هذا التعريف المغلوط الذي يبرر التدخلات المفتوحة دون أهداف محددة قابلة للقياس؟ المستفيد ليس الولايات المتحدة التي تدفع الكلفة، بل من يستثمر هذا الإطار المفتوح ليوجه نحو أعدائه.

الشهادة الثانية تتعلق بالخلط بين التقدم الظاهري والنجاح الفعلي. ويحذر ألكسندر من أن «التقدم والنجاح ليسا الشيء نفسه»، ويذكر بأن «في فيتنام كنا نحقق تقدماً باستمرار، لكننا في النهاية خسرنا الحرب». ثم يقارن بين الوضع في أفغانستان والعراق، وبرنامج «الفتنة» خلال حقبة فيتنام، مشيراً إلى أن «محاولات الإدارة لتنصيب حكومة عراقية متعاطفة مع رغباتها تشبه برنامج الفتنة عندما كنا نتعجل الخروج من ذلك الصراع... نمضي في

”  
إدراك داخلي لخلل بنيوي  
في السياسة الأمريكية  
بالشرق الأوسط، وإن كانت  
تتجنب - لأسباب مفهومة  
- تسمية الجهة التي  
توجه هذا الخلل

“





محاولة غير مناسبة للتهرب من مسؤولية العواقب». وهذه شهادة قاطعة من خبير أمريكي بأن النموذج الأمريكي في الشرق الأوسط هو نموذج فاشل بنيوياً - وهو ما يُعزز فرضيتنا المركزية بأن ما يُقرأ كفشل أمريكي هو في حقيقته نجاح لمن يوظف هذا الفشل لخدمة أجندته.

الشهادة الثالثة تتعلق بالاستنزاف المفتوح. ويصف ألكسندر السياسة الأمريكية بأنها «تذبذبات إيقاعية للتدخلات المسلحة ضد خصوم متعددين»، ويُقرّ بأن هذه «ستستمر بالتأكيد حتى عام ٢٠٢٠م، وتستنزف مواردنا بشدة». وهذا الإقرار من خبير عسكري أمريكي بطبيعة الاستنزاف وعدم القدرة على الانسحاب يطرح من جديد السؤال المركزي: لماذا تواصل الولايات المتحدة هذا الاستنزاف رغم وعي خبراءها بطبيعته؟ الإجابة لا تكمن في غياب الإدراك، بل في وجود قوة قادرة على تجاوز هذا الإدراك وفرض استمرار الانخراط رغم وضوح كلفته.

وحين تُجمع هذه الشهادات الثلاث - تعريف مغلوط للحرب، وخط متعمد بين التقدم والنجاح، واستنزاف مفتوح يُدرك خطره ولا يُوقَف - فإننا أمام صورة مكتملة لمنظومة لا تخدم مصالح الفاعل الذي يديرها. وهذا الفاعل ليس عاجزاً عن الإدراك، بل مُوجّه نحو غايات تتجاوز إدراكه ومصالحه الذاتية. ويبقى السؤال الذي تتجنب هذه الشهادات الأمريكية الإجابة عنه صراحة - رغم أن إجابته تنسرب من بين سطورها - هو: من يوجه؟ ولأي غاية؟ وإجابة هذه الدراسة واضحة: التوجيه الإسرائيلي في جوهره، والغاية إبقاء الشرق الأوسط في حالة استنزاف دائم تخدم مشروع التوسع والهيمنة الإسرائيلية الإقليمية.

### ظاهرة الإحجام: حين يقترب التحليل من الحقيقة ثم يلتف حولها

ثمة ظاهرة لافتة تستحق التأمل في كثير من التحليلات الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة الناقدة لسياسة بلادها في الشرق الأوسط: يصل المحلل إلى حافة تشخيص الحقيقة الكاملة، ويضع إصبعه على موضع المرض تقريباً، ثم يحجم في اللحظة الأخيرة عن تسمية الجهة الموجهة، فيلجأ إلى تعويم التفسير في مفاهيم بنيوية عامة كـ «طبيعة الإمبراطوريات» أو «الشرف الجريح» أو «غياب الانضباط السياسي» أو «سوء الفهم الثقافي». وهذا الإحجام - سواء كان نابعاً من حسابات مهنية، أو من حدود ما يمكن قوله علناً في الفضاء

” لماذا تواصل الولايات المتحدة هذا الاستنزاف رغم وعي خبراءها بطبيعته؟ الإجابة لا تكمن في غياب الإدراك، بل في وجود قوة قادرة على تجاوز هذا الإدراك وفرض استمرار الانخراط رغم وضوح كلفته

“





العام الأمريكي، أو من ضغط مؤسسي غير مرئي – لا يُضعف القيمة التحليلية لتلك الأطروحات، بل على العكس يُعزز فرضيتنا حين نُكمل ما توقفت عند حافته.

ومن أحدث النماذج اللافتة على هذه الظاهرة، ما كتبه المفكر الاستراتيجي الأمريكي روبرت د. كابلان في مارس ٢٠٢٦م تحت عنوان «لعنة الحروب متوسطة الحجم: في إيران، يخاطر ترامب بالوقوع في فخ مألوف». فالورقة، الصادرة بُعيد بدء الحرب الراهنة على إيران، تقدم تشخيصاً بالغ الدقة لكثير من الأعراض التي رصدتها هذه الدراسة، لكنها تتوقف عند حافة التفسير الكامل.

كابلان يُقرّ بأن الحروب التي تخوضها أمريكا في الشرق الأوسط «تُدمر إدارات رئاسية» و«تُدمر ثقة الشعب الأمريكي بقدرة حكومته على إدارة السياسة الخارجية». ويُحذر من أن الحرب الراهنة على إيران «قد تتطور إلى حرب متوسطة الحجم»، وأن «الفجوة بين إسقاط نظام قائم وإقامة نظام جديد قد تكون شاسعة». ويعترف بأن «غرب المحيط الهادئ أهم لمصالح الولايات المتحدة من أوكرانيا والشرق الأوسط»، وأن الانخراط في المنطقة يصرف أمريكا عن مواجهة التحدي الصيني الحقيقي. وهذه كلها استنتاجات تتقاطع مع ما طرحناه في هذه الدراسة.

بل إنه يذهب أبعد ليُقرّ بأن الولايات المتحدة «موجودة في العالم كإمبراطورية بحكم الأمر الواقع، والحروب الخاسرة متجذرة في تاريخ الإمبريالية ذاتها»، وأن «هذه الحروب متوسطة الحجم ستُضعف الولايات المتحدة وتُسهم في زوالها النهائي». وهو هنا يقترب من جوهر الفرضية المركزية لهذه الدراسة: أمريكا تخوض حروباً تستنزفها وتقودها نحو الانحدار، رغم أن مصالحها الذاتية لا تستوجب ذلك.

لكن حين يصل كابلان إلى السؤال الجوهرى – لماذا تواصل أمريكا هذا المسار رغم وضوح كلفته؟ – فإنه يحجم عن التسمية المباشرة، ويلجأ إلى تفسيرات ثقافية وحضارية وسلوكية: «الشرف الكاذب»، و«الانزلاق التدريجي»، و«البلاغة العاطفية التصعيدية»، و«غياب خبراء المنطقة في صنع القرار»، و«رد الفعل على الإهانات الشخصية». هذه تفسيرات وجيهة جزئياً، لكنها تصف الأعراض ولا تُسمي السبب الجذري. فهي تُجيب عن «كيف؟» لكنها تتجنب الإجابة عن «من يوجّه؟».

”  
**المفكر الاستراتيجي  
الأمريكي روبرت د.  
كابلان قال في مارس  
٢٠٢٦ تحت عنوان «لعنة  
الحروب متوسطة الحجم:  
في إيران، يخاطر ترامب  
بالوقوع في فخ مألوف**

“





والأكثر دلالة أن كابلان، في ورقته الممتدة، لا يذكر إسرائيل إلا عابراً ضمن سياق وصف العمليات العسكرية، دون أي تحليل لدورها في توجيه القرار الأمريكي، أو لطبيعة العلاقة بين الأهداف الأمريكية المعلنة في هذه الحرب والأهداف الإسرائيلية الراسخة. وهذا الغياب اللافت لا يمكن تفسيره بالجهل - فكابلان من أعمق المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين معرفةً بالشرق الأوسط، وقد كتب كتباً عديدة عن المنطقة. والأرجح أنه غياب اختياري، يعكس ما يمكن وصفه بـ «الخط الأحمر التحليلي» داخل الفضاء الفكري الأمريكي السائد: يمكن انتقاد السياسة، ويمكن انتقاد الإدارة، ويمكن انتقاد المؤسسة العسكرية، لكن لا يمكن - أو لا يُفضّل - تسمية المنظومة الإسرائيلية كمحرك رئيسي لهذه السياسة.

ومفهوم «الحرب متوسطة الحجم» الذي يطرحه كابلان مفهوم تحليلي قوي يستحق التوقف عنده. فهو يصف هذه الحروب بأنها «كبيرة بما يكفي لإحداث دمار هائل، لكنها صغيرة بما يكفي لعدم إشراك الجبهة الداخلية بالكامل». وهذا التوصيف ينطبق تماماً على الحرب الراهنة. غير أن كابلان لا يُكمل التحليل لي طرح السؤال الطبيعي: لمصلحة من تكون الحرب «متوسطة الحجم» تحديداً؟ فهي بهذا الحجم لا تُلحق بأمريكا كلفة كافية لتوحيد الرأي العام ضدها، لكنها كافية لتدمير الخصم الإقليمي وإضعاف القوى المنافسة في المنطقة. أي أن «الحجم المتوسط» نفسه ليس مصادفة، بل مُعَايَر بدقة ليناسب مصلحة طرف ثالث: طرف يستفيد من الدمار في المنطقة، ولا يتحمل كلفة تورط أمريكي شامل قد يُنتج رد فعل سياسي يُعيد رسم العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية.

و حين نضع تحليل كابلان جنباً إلى جنب مع شهادات ألكسندر السابقة، وغيرها من الكتابات الأمريكية الناقدة، تتشكل أمامنا صورة لافتة: المحللون الأمريكيون الجادون يُدركون الخلل، ويُشخصون الأعراض بدقة، ويصلون إلى حافة الحقيقة الكاملة، ثم يحجمون. وهذا الإحجام الجماعي ليس صدفة، بل ظاهرة بنيوية في حد ذاتها تحتاج تفسيراً. وتفسيرها الأقرب أن المنظومة المؤسسية ذاتها التي توجه القرار السياسي في واشنطن، توجه أيضاً - بدرجة ما - حدود الخطاب الفكري المسموح به في الفضاء العام. وحين يصبح من الصعب على أكثر المحللين رصانةً وعمقاً تسمية الفاعل الرئيسي، فإن ذلك في حد ذاته دليل إضافي على حجم التأثير الذي تمارسه هذه المنظومة.

”  
يصف كابلان «الحرب متوسطة الحجم» بأنها «كبيرة بما يكفي لإحداث دمار هائل، لكنها صغيرة بما يكفي لعدم إشراك الجبهة الداخلية بالكامل».

“



وعليه، فإن هذه الدراسة لا تُعارض كابلان وأمثاله من المحللين الأمريكيين الجادين، بل تُكمل ما توقفوا عند حافته. نحن نتفق معهم في التشخيص، ونتفق معهم في وصف الأعراض، ونتفق معهم في رصد كلفة الانخراط الأمريكي. لكننا نفترق عنهم في اللحظة التي يحجمون فيها عن تسمية المحرك الرئيسي. فما يصفونه بـ «الإمبريالية» في عمومها، تُسميه بدقة: مشروع توسعي إسرائيلي يستخدم القدرات الإمبريالية الأمريكية لتحقيق أهدافه. وما يصفونه بـ «الشرف الكاذب»، تُسميه: استثمار ذكي لأمزجة القادة الأمريكيين من قبل لوبي يعرف كيف يُحرك خيوط القرار. وما يصفونه بـ «الانزلاق التدريجي»، تُسميه: استدراج محكوم لأمريكا نحو حرب متوسطة الحجم تخدم مشروع الهيمنة الإقليمية لطرف ثالث.

### الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية: إدارة الفوضى كمنهج

لفهم أعمق لديناميكيات الصراع، يجب تحليل السلوك الاستراتيجي الإسرائيلي على مدى العقود الماضية. يبرز بوضوح أن الاستقرار الإقليمي الشامل في الشرق الأوسط لا يتقاطع مع المصالح الاستراتيجية العليا لإسرائيل كما يكشفها سلوكها الفعلي على مدى عقود. بل يمكن رصد نمط متكرر: كلما لاحت بوادر استقرار أو تهدئة في المنطقة – سواء عبر تقارب عربي-إيراني، أو اتفاقيات نووية، أو حتى مسارات تطبيع مشروطة بتسوية عادلة – برزت تطورات تعيد إشعال التوتر، سواء من خلال عمليات عسكرية استباقية، أو عبر تحريض مستمر لدفع الولايات المتحدة نحو مواجهة مباشرة مع إيران. والحرب الراهنة التي اندلعت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، ثم الهدن المتعاقبة التي أعقبتها – من هدنة ٨ أبريل مع إيران، وما صاحبها من تصعيد إسرائيلي عنيف في لبنان رغم الهدنة، ثم الموافقة على هدنة ١٠ أيام في لبنان في ١٧ أبريل تحت ضغط أمريكي – تُجسد هذا النمط بوضوح: فالحرب جاءت بعد مسار تهدئة عربي-إيراني واعد، والهدن المتعاقبة لا تحمل ملامح تسوية بل ملامح توقف مؤقت يُبقي كل عناصر التصعيد قائمة.

وهذا السلوك ينبع من منطق استراتيجي راسخ يرى في إبقاء البيئة الإقليمية في حالة من التوتر المستمر ضرورة حيوية، وذلك لاعتبارات متعددة ومتشابهة.

”  
جاءت الحرب بعد مسار  
تهدئة عربي-إيراني  
واعد، والهدن المتعاقبة  
لا تحمل ملامح تسوية بل  
ملاحم توقف مؤقت يُبقي  
كل عناصر التصعيد  
قائمة

“





فالبيئة الإقليمية المضطربة والتهديدات المستمرة - سواء كانت حقيقية أو مضخمة - تشكل المبرر الأساسي لإبقاء إسرائيل في حالة استنفار عسكري دائم، وهو ما يوفر الأساس لتوحيد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وتبرير الميزانيات العسكرية الضخمة، وإضفاء الشرعية على سياسات التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، واستمرار تدفق المساعدات العسكرية والمالية الغربية.

كما أن الهدف الاستراتيجي الأعلى لإسرائيل يتمثل في الحفاظ على تفوقها النوعي والعسكري في الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك، يجب منع ظهور أي قطب إقليمي قوي ومستقر - سواء كان عربياً أو إيرانياً - قادر على تشكيل توازن ردع استراتيجي معها. من هنا، تسعى إسرائيل بشكل منهجي إلى استنزاف وإضعاف أي قوة إقليمية صاعدة، وإبقاء دول المنطقة في حالة من الانشغال بصراعاتها البينية.

فضلاً عن ذلك، فإن إشعال الحروب والصراعات الإقليمية الكبرى يخدم هدفاً إسرائيلياً حيوياً يتمثل في تهميش القضية الفلسطينية وإزاحتها عن صدارة الأجندة الدولية. ففي ظل التهديدات بحرب إقليمية شاملة، ينصرف انتباه المجتمع الدولي عن ممارسات الاحتلال اليومية، وتنجح إسرائيل في تسويق نفسها كجزء من تحالف يواجه «قوى التطرف»، بدلاً من صورتها كقوة احتلال.

وأخيراً، فإن الحروب والصراعات الممتدة تفرض على دول المنطقة توجيه الجزء الأكبر من مواردها نحو الإنفاق العسكري والأمني بدلاً من التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي. وهذا الاستنزاف المستمر يضمن بقاء الفجوة الحضارية والتكنولوجية والعسكرية واسعة لصالح إسرائيل.

إن الرؤية التوسعية التي لا تعترف بحدود نهائية، والتي تعيد تفسير مفهوم «المجال الحيوي» وفقاً لمقتضيات القوة، لا يمكن أن تزدهر في بيئة إقليمية مستقرة وقائمة على احترام القانون الدولي والسيادة. إنها تتطلب بيئة تتسم بالتوتر المستدام والصراعات المتجددة، والأهم من ذلك، تتطلب وجود قوة عظمى مستعدة لتوظيف قدراتها العسكرية في خدمة هذا التصور.

”  
تسعى إسرائيل بشكل  
منهجي إلى استنزاف  
وإضعاف أي قوة إقليمية  
صاعدة

“





يطرح المدافعون عن التفسير التقليدي للانخراط الأمريكي عدة حجج تستحق المعالجة الجادة، لأن تفنيدها يعزز الفرضية المركزية لهذه الدراسة.

الحجة الأولى ترى أن الولايات المتحدة تبقى في الشرق الأوسط لحماية نظام البترودولار وضمن تسعير النفط بالدولار. وهذه حجة لها وجاهتها التاريخية، غير أنها تتآكل مع الزمن: فالولايات المتحدة أصبحت من كبار منتجي النفط عالمياً، وتحقق مستويات متقدمة من الاستقلالية في الطاقة. كما أن حماية نظام البترودولار لا تتطلب بالضرورة حروباً مباشرة ضد أي دولة أو انخراطاً عسكرياً بهذا الحجم، بل يمكن تحقيقها بأدوات دبلوماسية واقتصادية أقل كلفة. ولو ثبتت صحة هذا الشأن فالمفترض أن تشترك الدول المعنية بمجموعها في الحوار والقرار. أما الملاحظة الأكثر دلالة فهي أن الصين - التي يمثل صعودها التهديد الأكبر لهيمنة الدولار - تحظى باهتمام عسكري أمريكي أقل بكثير مما تحظى به إيران في الشرق الأوسط.

الحجة الثانية تقول إن الإرث المؤسسي من الحرب الباردة يجعل الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط مكلفاً بيروقراطياً. وهذا صحيح جزئياً، لكنه يفسر الجمود لا التصعيد. فالقواعد العسكرية الموروثة تبرر الحضور الروتيني، لكنها لا تبرر شن حروب جديدة أو الدخول في مواجهات متصاعدة مع أي من دول المنطقة. فالتصعيد يحتاج إلى قرار سياسي نشط، وهذا القرار هو ما يتأثر بالدرجة الأولى بمنظومة التأثير الإسرائيلية.

الحجة الثالثة تشير إلى مصالح المجمع الصناعي العسكري. وهي حجة وجيهة، إذ إن شركات الدفاع الأمريكية تستفيد فعلاً من استمرار الصراعات. لكن هذا العامل يعمل كمحفز ومستفيد، لا كموجه. فالمجمع الصناعي العسكري لا يحدد من هو العدو ولا أين تكون المعركة، بل يستفيد من أي معركة أينما كانت. ومن يحدد أن العدو هو إيران تحديداً، وأن المعركة في الشرق الأوسط وليس في بحر الصين الجنوبي، هو عامل آخر.

وخلاصة هذه المعالجة أن العوامل البنوية المذكورة تشكل البيئة الممكنة للانخراط الأمريكي، لكنها ليست القوة المحركة التي تحدد اتجاهه وأولوياته.

”

**القواعد العسكرية الموروثة تبرر الحضور الروتيني، لكنها لا تبرر شن حروب جديدة أو الدخول في مواجهات متصاعدة مع أي من دول المنطقة**

“





إنها بمثابة المحرك الذي يعمل في السيارة، لكن من يمسك المقود ويحدد الوجهة هو عامل مختلف تماماً. وهذا ما تكشفه الحرب الراهنة على إيران بوضوح لا يقبل اللبس: فالأهداف المعلنة، والتوقيت، وطبيعة العمليات، وأنماط التصعيد والتهدئة - بما فيها طبيعة الهدنة ذاتها وهشاشة بنيتها، ورفض تننيها هو شمول الهدنة للبنان في البداية واستمرار الغارات الإسرائيلية التي أوقعت ٢٥٤ قتيلًا في يوم واحد، قبل الموافقة على هدنة منفصلة في لبنان تحت الضغط الأمريكي - كلها تحمل بصمات الأولويات الإسرائيلية أكثر مما تحمل بصمات المصالح الأمريكية الذاتية.

## فك شيفرة التناقض: الفشل الأمريكي كنجاح إسرائيلي

بالعودة إلى التحليلات التي ترى في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مجرد «فشل استراتيجي» ناتج عن غياب الرؤية السياسية والخلط بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية، نجد أن هذا التفسير، رغم وجاهته الظاهرية، يظل قاصراً عن إدراك الصورة الكاملة. فوصف الأداء الأمريكي بأنه أشبه بـ «استخدام المطرقة دون معرفة المسمار الذي يجب دقه» يغفل حقيقة أن ثمة من يحدد بدقة مكان هذا المسمار ويوجه يد الضارب نحوه.

عند إعادة قراءة هذه المعضلة من منظور الأجندة الإسرائيلية، يتضح أن ما يبدو فشلاً لواشنطن هو في الواقع نتيجة طبيعية لتبني أهداف لا تنبع من المصلحة الوطنية الأمريكية الخالصة. فالهدف الاستراتيجي الإسرائيلي يتمثل في تدمير البنية التحتية العسكرية لإيران، وإضعاف نظامها السياسي والاقتصادي، وإدخال المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الموجه. ومن خلال توظيف الآلة العسكرية والضغوط الاقتصادية الأمريكية، يتحقق هذا الهدف إلى حد كبير: فإيران تُستنزف، والمنطقة تعيش حالة ارتباك دائم. وحتى الهدنة الراهنة لا تنقض هذا الاستنتاج بل تؤكد: فوقف إطلاق النار لم يُنتج مساراً سياسياً نحو الاستقرار، بل أبقى المنطقة في حالة ترقب مفتوح تخدم استمرار الضغط على إيران دون أن تُكلف إسرائيل ثمناً إضافياً.

في المقابل، لو كان للولايات المتحدة أهداف استراتيجية مستقلة وذاتية في المنطقة، لتمثلت في ضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية، وحماية مصالح حلفائها دون التورط المباشر في صراعات استنزافية، وتوفير مواردها

”  
وقف إطلاق النار لم  
يُنتج مساراً سياسياً  
نحو الاستقرار، بل أبقى  
المنطقة في حالة ترقب  
مفتوح تخدم استمرار  
الضغط على إيران دون  
أن تُكلف إسرائيل ثمناً  
إضافياً

“





وطاقتها لمواجهة التحدي الأكبر المتمثل في الصعود الصيني. ومن هذا المنظور، يمكن القول إن السياسة الأمريكية قد أخفقت في خدمة المصالح الأمريكية، بينما نجحت في خدمة المصالح الإسرائيلية.

والمعادلة الدقيقة هي: ما يتم تقييمه في واشنطن على أنه إخفاق استراتيجي، يمثل في تل أبيب نجاحاً تكتيكياً واستراتيجياً. فالولايات المتحدة تدفع الأثمان الباهظة من مواردها ورصيدها الدبلوماسي، وتفرد في فرصها الاستراتيجية الحقيقية في مسارح أكثر أهمية كآسيا وأوروبا، بينما تبقى إسرائيل القوة الإقليمية المهيمنة دون أن تتحمل الكلفة الكاملة لهذه الهيمنة.

## هدنة الضرورة وتباين الاستراتيجيات - منطقتا التهدة بين أمريكا وإيران واستدامة الصراع في الرؤية الإسرائيلية

في ضوء ما سبق من تحليل للقوى الدافعة والرؤى المتباينة، يمكن إسقاط هذا الإطار التحليلي على مسار الهدن المتعاقبة، بدءاً من هدنة ٨ أبريل ٢٠٢٦م، مع إيران، مروراً بفشل محادثات إسلام آباد في ١٢ أبريل والحصار البحري الأمريكي في ١٣ أبريل، وصولاً إلى هدنة ١٧ أبريل بين إسرائيل ولبنان مع الفتح المشروط لمضيق هرمز، لاختبار مدى انسجام هذه التطورات مع الفرضية المركزية لهذه الدراسة.

تُظهر خلاصة التحليل أن وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران - رغم هشاشته وما أعقبه من فشل محادثات إسلام آباد في ١٢ أبريل وفرض الحصار البحري الأمريكي في ١٣ أبريل - يعكس منطقاً عقلانياً لدى الطرفين يقوم على تقليل الخسائر وتجنب الانزلاق إلى حرب شاملة بلا عائد واضح. فكل من واشنطن وطهران وصلتا إلى قناعة بأن التصعيد المفتوح لن يحقق أهدافاً حاسمة، بل سيضاعف الأثمان، مما يدفعهما إلى القبول بتهدة مؤقتة وإدارة الصراع بدل حسمه.

غير أن هذا المنطق لا ينطبق بالدرجة نفسها على إسرائيل. فإسرائيل، كما كشفه تحليلنا لسلوكها الفعلي عبر عقود، لا تميل إلى تصفير الأزمات أو إنهاء الصراعات بشكل نهائي، بل تفضّل بيئة إقليمية تتسم بالتوتر المُدار

”  
واشنطن وطهران وصلتا  
إلى قناعة بأن التصعيد  
المفتوح لن يحقق أهدافاً  
حاسمة، بل يضاعف  
الأثمان، مما يدفعهما إلى  
القبول بتهدة مؤقتة  
وإدارة الصراع بدل حسمه

“





الذي يُبقي الخصوم في حالة ضعف واستنزاف. وقد تجلّى هذا بوضوح في رفض نتنياهو في البداية شمول الهدنة للبنان، واستمراره في شن غارات عنيفة أوقعت ٢٥٤ قتيلاً في يوم واحد، قبل أن يوافق لاحقاً على هدنة ١٠ أيام في ١٧ أبريل تحت ضغط أمريكي مباشر، وبعد أن ربطت إيران فتح مضيق هرمز بشكل مشروط بوقف النار في لبنان. وذلك ما يُثبت فرضية هذه الدراسة: إسرائيل تقبل الهدن فقط حين تُفرض عليها، لا حين تنبع من إرادتها. وهذا التوجه ليس مجرد تقدير تحليلي، بل هو ما يكشفه سلوكها المتكرر: إسرائيل لم تُقدم تاريخياً على تثبيت حدودها السياسية بشكل نهائي، واستمرت في توسيع نطاق سيطرتها مستفيدةً من كل أزمة إقليمية وكل حرب تشتعل في المنطقة. والتطور الجغرافي للواقع الإسرائيلي منذ ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي - حين كانت السيطرة اليهودية محدودة في فلسطين - مقارنةً بما آلت إليه الأوضاع لاحقاً من اتساع مستمر، خاصة في الضفة الغربية، يُقدم الدليل الواقعي على أن التوسع هو النهج لا الاستثناء.

وبناءً على ذلك، يمكن رصد تباين جوهري في منطق إدارة الصراع بين الأطراف الثلاثة: فالولايات المتحدة وإيران تميلان إلى التهدئة حين ترتفع كلفة المواجهة وتتضح محدودية العائد، وهذا منطق عقلاني في إدارة الحروب يمكن استيعابه ضمن حسابات المصلحة الذاتية لكل منهما. أما إسرائيل فتميل إلى إبقاء الصراع في حالة نشطة وتحت السيطرة، بما يخدم رؤيتها الأمنية والتوسعية بعيدة المدى - وهو منطق مختلف جذرياً لا يتقاطع مع مصالح أي من الطرفين الآخرين.

وعليه، فإن استمرار وقف إطلاق النار لا يعني بالضرورة الوصول إلى سلام مستقر، بل يعكس توازناً مؤقتاً بين أطراف تختلف في أهدافها النهائية وطبيعة إدارتها للصراع. فهذه الهدنة - حتى لو استمرت لفترة - تظل مرتبطة بحسابات ظرفية أكثر من كونها تعبيراً عن تسوية نهائية. وإسرائيل، التي تميل إلى إبقاء الصراع ضمن حالة توتر مُدار، قد تجد في مرحلة لاحقة - إن تغيّرت الظروف أو برزت فرص استراتيجية - ما يدفع نحو إعادة تفعيل مسارات التصعيد، بما يشمل التأثير في البيئة السياسية والإعلامية الأمريكية وإعادة توجيهها نحو مواجهة جديدة.

”  
يمكن رصد تباين جوهري  
في منطق إدارة الصراع  
بين الأطراف؛ فالولايات  
المتحدة وإيران تميلان  
إلى التهدئة حين ترتفع  
كلفة المواجهة وتتضح  
محدودية العائد

“





وبذلك، لا تبدو الهدنة نهاية للصراع، بل محطة ضمن دورات متعاقبة من التهدئة والتصعيد، تحكمها توازنات القوة واختلاف الرؤى وتبدّل المصالح، في بيئة شرق أوسطية لا تزال مفتوحة على كل الاحتمالات. إن تسلسل الأحداث - هدنة مع إيران في ٨ أبريل يعقبها تصعيد إسرائيلي في لبنان، ثم فشل محادثات إسلام آباد وحصار بحري أمريكي، ثم هدنة جزئية ومؤقتة لمدة ١٠ أيام في لبنان في ١٧ أبريل، تخللتها خروقات إسرائيلية فورية وإعلان إيراني مؤقت بفتح مضيق هرمز في ١٧ أبريل مع فتح مشروع لمضيق هرمز - يُجسد بالضبط نمط «الدورات المتعاقبة» الذي طرحه الدراسة. وهذه القراءة للمستجدات تُعزز الفرضية المركزية: فما يبدو توقفاً للحرب ليس سوى استراحة ضمن مسار أطول، يُصمّم وفق رؤية إسرائيلية لا تجد مصلحتها في السلام، ويُنفذ بأدوات قوة عظمى لا تجد طريقها للخروج من هذا المسار.

## الخاتمة: حين يصبح الصراع قاعدة وتكون أمريكا أدواته

تأسيساً على التحليل المعمق للمعطيات الجغرافية والاقتصادية، ولطبيعة العوامل المتعددة المؤثرة في السياسة الأمريكية مع تحديد أولوية المحرك الإسرائيلي بينها، ولعقيدة إدارة التوتر الإسرائيلية، فضلاً عن العوائق الذاتية الإيرانية التي توفر المبررات، ولطبيعة الهدنة الراهنة التي تكشف عن تباين جوهري في منطق إدارة الصراع بين الأطراف الفاعلة، يمكن الوصول إلى استنتاج استراتيجي أكثر شمولية ودقة.

إن الشرق الأوسط لا يشهد مجرد تفاعلات إقليمية عفوية تنتج أزمات متكررة، بل يخضع لعملية منهجية لتكريس الصراع كحالة دائمة. وهذه العملية هي نتاج رؤية استراتيجية إسرائيلية لا ترى في الاستقرار الإقليمي مصلحة لها، وتنفذ تفاصيلها بقدرات وموارد أمريكية. ورغم أن إخفاقات القيادة الإيرانية وعجزها عن تصفير مشاكلها الإقليمية قد وفرت البيئة الخصبة لتمرير هذا المسار، إلا أن المحرك الأساسي لعدم الاستقرار يظل كامناً في الرؤية التوسعية الإسرائيلية.

فالولايات المتحدة، رغم تراجع المبررات الجيوستراتيجية والاقتصادية الذاتية لتورطها المكثف، تظل منخرطة في مستنقع الشرق الأوسط - ليس

”  
رغم إخفاقات القيادة  
الإيرانية وعجزها عن  
تصفير مشاكلها  
الإقليمية وفرت البيئة  
الخصبة لتمرير هذا  
المسار، إلا أن المحرك  
الأساسي لعدم الاستقرار  
يظل كامناً في الرؤية  
التوسعية الإسرائيلية

“





استجابة لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا وحدها، بل بتأثير حاسم من قوى ومؤسسات تمكنت من توجيه بوصلتها الاستراتيجية لخدمة أجندة مغايرة. إن مقارنة السلوك الأمريكي بسلوك قوى كبرى أخرى كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والهند واليابان - التي تملك مصالح أعمق في المنطقة دون أن تتورط عسكرياً بهذا القدر - يقدم مؤشراً قوياً على هذه المفارقة.

وبالتالي، فإن النقاش الاستراتيجي الجاد يجب أن يتجاوز ثنائية «النجاح التكتيكي مقابل الفشل الاستراتيجي» التي تسيطر على مراكز الأبحاث الغربية، لي طرح السؤال الأكثر جوهرية: إلى متى ستستمر الولايات المتحدة في توظيف قدراتها لتنفيذ سياسات تستنزف مكانتها العالمية ومواردها لصالح أجندة تسعى لإدامة الأزمات والحروب؟ ومسار الهدن الراهنة - من هدنة ٨ أبريل مع إيران وصولاً إلى هدنة ١٧ أبريل مع لبنان - لا ينقض هذا السؤال بل يعمّقه، فهذه الهدن ليست نهاية للصراع بل محطات ضمن دورات متعاقبة من التهدئة والتصعيد، تؤكد أن السلام الحقيقي غير مطروح على أجندة من يصنع هذه الهدن. طالما بقي هذا السؤال مخيباً عن دوائر صنع القرار، فإن الحرب الراهنة لن تكون الأخيرة في الشرق الأوسط، والهدن لن تعدو كونها استراحات قصيرة بين جولات صراع متعاقبة. وسيظل الصراع هو القاعدة في الشرق الأوسط - قاعدة تُصمم وفق الرؤية الإسرائيلية، وتُمول وتنفذ بالأدوات الأمريكية.

”

**النقاش الاستراتيجي الجاد يجب أن يتجاوز ثنائية «النجاح التكتيكي مقابل الفشل الاستراتيجي» التي تسيطر على مراكز الأبحاث الغربية**

“



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel:+44-1223-760758  
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

4th Floor  
Avenue de  
Cortenbergh 89  
1000 Brussels  
Belgium  
grcb@grc.net  
+32 2 251 41 64



@Gulf\_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع